التوصيات

- رفع مستوى الوعي بأهمية الأخلاق : جعل الأوساط التجارية والحكومات تدرك فوائد حوكمة الشركة من ناحية والالتزام بالمعايير الأخلاقية حيث أن معظم الشركات المحلية لا تزال تمر بمرحلة أولوية الكفاءة على أخلاقيات الأعمال ورفع مستوى الالتزام بالقيم المنظمة للشركات
- وضع القوانين والمدونات الخاصة بقواعد الأخلاق: ما أن يبرز الوعي في الأوساط التجارية، حتى يصبح بالإمكان بدء عملية تحديد مبادئ السلوك المحلية التي تشكل قضية في ما يتعلق بالامتثال. ومن خلال الانطلاق من مثل هذه القاعدة، يمكن تطوير المنظمات مبادئها وقوانينها الخاصة التي تعالج الواقع المحلي فيما يتعلق بالتعامل التجاري والالتزام بالمعايير السلوكية والأخلاقية، حيث أن القانون هو الأكثر قدرة على فرض الامتثال بأخلاقيات الأعمال وتحقيق المسألة بموضوعية وعدالة وشمول.

- مراقبة التطبيق: من خلال الاهتمام المتخصصين اقتصادية ومصرفية ومحاسبية حتى تقف عن كثب لتعالج أية مشكلات تحيد بالمؤسسات المالية والاستثمارية ضمن القطاع العام او الخاص عن الطريق المستقيم، مع مراعاة خصوصية المجتمع وقيمه ومتابعة دور الهيئات المختلفة وتنسق فيما بينها وتدفعها لتنميط وتطوير أدوات اخلاقية جديدة وتفصل في المنازعات إن حدثت وتضمن الانسجام بين ما يؤمن به المديرون من القواعد الأخلاقية.

- الاهتمام بالتدريب على أن يتم وضع إطار للمعايير الأخلاقية. وتقع مسؤوليات جديدة على عاتق المديرين التنفيذيين في الشركات للقطاع الخاص والعام وأعضاء مجالس الإدارة، وأمناء سر الشركات، وأمثالهم. ويتعين أن يقوم قطاع الشركات التجارية بتعليم هؤلاء الأفراد كيفية أداء أدوارهم من خلال بث القيم الرفيعة وإنشاء وحدة ادارية في كل منظمة للامتثال الاخلاقي .

- إضفاء الطابع المؤسساتي على الالتزام بالمعايير الأخلاقية: تأتي المرحلة الأخيرة في تطور قواعد السلوك الأخلاقي عندما يتقبل الوسط التنظيمي للقطاع الحكومي والخاص تلك الأسس والمعايير الأخلاقية كجزء طبيعي ومفيد من القيام بالأعمال والانشطة والمهام